Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إن الحسن قاصر عن الصحيح، فالجمع بينهما فى حكم واحد لا يليق. وفريق آخر أراد أن يبرر هذا الإطلاق على الحديث، لأن الحديث قد يأتى باعتبار إسنادين :

أحدهما : إسناد تتوفر فيه شروط الصحة، **والآخر** : إسناد تتوفر فيه شروط الحسن، ومن هنا يطلق عليه (حسن صحيح)، أما إذا لم يكن لهذا الحديث إلاّ طريق واحد، وهو طريق يختلف النقاد فى إسناده، فمنهم من يرى الرواه من رواة الصحيح، ومنهم من لا يرى الرواه من رواة الصحيح، والناقد لا يرجح قولاً على آخر، ولكنه يقول : إن هذا الحديث صحيح عند قوم، حسن عند آخرين.

ونريد أن ننبّه -أيضًا- إلى أنه لا تلازم بين السند والمتن فى الصحة والحسن، إذْ يصح السند، ويحسن لتوفر شروط الاتصال، والعدالة، والضبط، ويكون المتن شاذًّا، أو به علّة قادحة، وقد لا يصح السند، ويصح المتن من طريق آخر.

أصح الأسانيد :

من منطلق الحرص الشديد فى تقبل رواية الراوى، بذل علماء الحديث جهدًا مضنيًا، حتى يتعرفوا على الرواة، الذين تقبل روايتهم، ووصلوا إلى تحديد هذه الأسماء، وأطلقوا عليها أصح الأسانيد لشهرتهم بالعلم والضبط والعدالة، وتوفّرت لديهم أكمل صفات الرواة.

ويشيرون إلى أن "البخارى" (مثلاً) نقل عنه أن أصح الأسانيد عنده: مالك / عن نافع / عن ابن عمر، وغير ذلك كثير.

وهكذا تكثر الآراء والأقاويل عن الأسانيد الصحيحة، وقد وصل العلماء إلى أن الأسانيد حينما يحكم بصحتها، لابد من قيد يبرر هذه الصحة، ومن هذه القيود، يمكن أن يُقيّد الإسناد بصحابى معيّن، أو يُقيد ببلدة معينة، كأن يقال، أسانيد أبى بكر، يعنى الرواة الذين تلقوا عنه، أو يقال، أسانيد المدينة، لأنهم يقولون، إن أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب، ولا شك أن المدينة هى بيئة الحديث، وكم حدّث فيها رسول